السياسة الدوائية بين الصناعة الصيدلانية واقتصاد الأدوية الجنيسة

ذ. ياسين الطالحي
طالب باحث في سلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس الرباط
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط
المملكة المغربية

الملخص:

يتناول هذا المقال السياسة الدوائية باعتبارها إطارًا استراتيجيًا يربط بين تطوير الصناعة الصيدلانية وتحقيق اقتصاد مستدام للأدوية الجنيسة، في ظل التحديات الصحية والاقتصادية المعاصرة. ويهدف البحث إلى تحليل دور السياسة الدوائية في دعم الإنتاج الوطني، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة الصيدلانية، وتحسين الولوج إلى الدواء من خلال تشجيع تصنيع واستعمال الأدوية الجنيسة. كما يسلط الضوء على مساهمة الصناعة الدوائية في الاقتصاد الوطني، من حيث خلق فرص الشغل، وتقليص التبعية للاستيراد، ودعم الناتج الداخلي الإجمالي، مع استحضار التجارب الدولية المقارنة، ولا سيما تجربة الهند في مجال الأدوية الجنيسة. ويناقش المقال مكانة الأدوية الجنيسة ضمن السياسة الدوائية المغربية، وأثرها في ترشيد النفقات الصحية وضبط الإنفاق الدوائي، مع إبراز الإكراهات القانونية والتنظيمية التي تحد من توسيع انتشارها في السوق الوطنية. ويخلص البحث إلى أن نجاح السياسة الدوائية رهين بتبني استراتيجيات متكاملة تعزز البحث والتطوير، وتشجع الاستثمار في الأدوية الجنيسة، وتضمن التوازن بين متطلبات الجودة العلاجية، والاستدامة الاقتصادية، وتحقيق الأمن الدوائي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الدوائية، الصناعة الصيدلانية، اقتصاد الأدوية الجنيسة، ترشيد النفقات الصحية، الأمن الدوائي والاقتصاد الوطني

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

تعد السياسة الدوائية أحد المكونات الجوهرية لسياسات الصحية و الاقتصادية على حد سواء، حيث لا يقتصر دورها على ضمان توفير الأدوية و تأمين ولوج المواطنين لها بل تشكل رافعة حقيقية لدعم الإقتصاد الوطني و تعزيز الأمن الصحي و الصناعي.

إن تبوء السياسة الدوائية مراتب مهمة في القطاع الصحي يجعلها تفرض إطارا استراتيجيا يحدد الأولويات و الوسائل المتبعة لتحقيق الأمن الدوائي و فق جودة عالية تراعي التوازن بين تطلعات الصحة العامة و الاعتبارات الاقتصادية، و ضمن هذا السياق فالسياسة الدوائية تتسم بتداخل مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على المجال الاقتصادي من خلال تنظيم سوق قطاع الأدوية و تشجيع الاستثمار فيه و تحفيز البحث و الابتكار في الصناعة الدوائية، هذه الأخيرة التي ساهمت في تطور اقتصاد مجموعة من البلدان بل انتعش اقتصادها و خصوصا في ظل الأزمات و الطوارئ الصحية ، و خير مثال على ذلك نجد الهند " صيدلية العالم"[1]هذه الدولة التي استفاد اقتصادها من هذا القطاع حيث بدأت حكومتها في تعزيز هذه الصناعة في أوائل الستينات بشركات محلية مستفيدة بذلك من عدم التسجيل في براءة الاختراع للمنتجات الطبية في البلاد[2]، هذا المعطى فتح المجال أمام تلك الشركات من أجل انتاج الأدوية و بيعها بسعر أقل عن منافسيها مند ذلك الحين عرف سوق الأدوية الهندي نموا متزايدا إلى حين توقيع الهند و منظمة التجارة العالمية اتفاقية تريبس هذه الاتفاقية التي أوقفت انتاج الادوية المزيفة لكنها فتحت المجال لآفاق أخرى تمثلت في التخصص في إنتاج الأدوية الجنيسة مستفيدةً بذلك من الأرضية الخصبة و التجربة التي راكمتها عبر السنين في انتاج الأدوية لتحتل بذلك هذه الصناعة المراتب الأولى في الهند و تكون الداعم الرئيسي لاقتصادها الوطني.

و عموما فإن بناء السياسة الدوائية بشكل عام وفق أسس قانونية و تنظيمية محكمة تمكن من تحديد الاطار السعري و سلسلة التوريدات هذا ما يضمن تحقيق الاستدامة المالية للنظام الصحي و بالتالي الانعكاس الايجابي على الناتج الاقتصادي كل هذا التداخل بين السياسة الدوائية و المجال الاقتصادي يجعلنا أمام تقاطعات تنصب في مسمى أكثر دقة ألا و هو الاقتصاد الدوائي.

اذن إلى أي مدى نجحت السياسة الدوائية في تحقيق توازن فعّال بين متطلبات تطوير الصناعة الصيدلانية الوطنية من جهة، وضمان اقتصاد مستدام للأدوية الجنيسة يحقق خفض الكلفة وتحسين الولوج إلى العلاج من جهة أخرى؟

و ما مدى قدرة السياسة الدوائية على توظيف اقتصاد الأدوية الجنيسة كأداة لتقوية الصناعة الصيدلانية وضبط الإنفاق الدوائي دون الإخلال بجودة العلاج؟

و كيف يمكن جعل السياسة الدوائية إطارًا محفزًا لتطوير صناعة صيدلانية وطنية قائمة على الأدوية الجنيسة؟

للإجابة عن هذه الاسئلة و غيرها سنحاول تقسيم الموضوع إلى قسمين رئيسين:

- المبحث الأول: الصناعة الدوائية و دعمها للاقتصاد الوطني
- المبحث الثاني : السياسة الدوائية و اقتصاد الأدوية الجنيسة

[1] نسرين العبوس" السيادة الصحية بالمغرب في ضوء الدروس المستفادة من التجارب الدولية المقارنة " مجلة المعرفة العدد 22 دجنبر 2024.

[2] في هذ الصدد يمكن استحضار مقولة شهيرة لرئيسة الوزراء السابقة أنديرا غاندي: "إن فكرة وجود عالم أفضل تنظيماً هي فكرة تكون فيها الاكتشافات الطبية خالية من براءات الاختراع، ولن يكون هناك أي ربح من الحياة أو الموت"

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المبحث الأول: الصناعة الدوائية و دعمها للاقتصاد الوطني

إن تصنيف الصناعة الصيدلانية ضمن الخمس صناعات الأولى في العالم يجعلها من الصناعات الاستراتيجية الهامة، فهي تمثل خيارا استراتيجيا لتحقيق الرقي الاجتماعي و النمو الاقتصادي و هذا ما يحتم على الدول رصد إمكانيات مادية كبيرة لها و توفير أرضية تنظيمية و تشريعية، كما أن هذه الصناعة تتيح قيمة مضافة هامة حيث تصنف ضمن التكنولوجيا المتوسطة و العالية و تعتمد على البحث العلمي و التطوير و الموارد البشرية المتخصصة [1].

تتميز الصناعة الصيدلانية بخصائص متعددة تميزها عن باقي الصناعات و تتلخص أهمها في[2]:

- تعدد المنتجات الصيدلانية بتنوع استخدامها مع اختلاف المادة الخام و الطرق التي استعملت في انتاجها ؛
- الاعتماد على الاكتشافات العلمية و الالتزام بالبروتكول و شروط التصنيع ؛
- التقييد بالأنظمة و التشريعات و القوانين المتعلقة بالتسجيل و التسويق و المراقبة؛
- الاعتماد على الكفاءة العلمية و الخبرات المتخصصة مع توفير رؤوس أموال ضخمة في البحث و التطوير؛
- طول مدة انتاج الادوية و التي تصل إلى أكثر من 20 سنة و الممتدة من البحث إلى وضعه في السوق.

إضافة إلى مميزات الصناعة الصيدلانية فهذه الصناعة كثيفة من حيث الحمولة التكنولوجية و الرأس المال ضخم حيث تقدر تكلفة الأبحاث ب 14 بالمئة من رقم الأعمال و هي نسبة مرتفعة جدا بالمقارنة مع صناعات أخرى. [3] من خلال هذا المعطى تَبرزُ سمة المؤسسات الصيدلانية و التي هي لأغلب المؤسسات الضخمة و المتعددة الفروع و تسمى بالشركات متعددة الجنسية حيث يشكلون العمود الفقري لسوق الأدوية.

يشهد السوق العالمي للأدوية نموا مضطردا اد تتجاوز قيمة مبيعاته 1100 مليار دولار خلال عام 2019 و تعد الولايات المتحدة الأمريكية أبرز الدول التي تسيطر على سوق الأدوية في العالم بنحو 48 بالمئة متجاوزةً بذلك الأسواق الأوروبية " فرنسا, ألمانيا, إيطاليا, المملكة المتحدة , اسبانيا " بفارق كبير بلغ 15,3 بالمئة و تعتبر الشركات الأمريكية المسيطر الأكبر على ترتيب العالمي لشركات الأدوية، [4] و تأتي في مقدمة هذه الشركات شركة جونسون إند جونسون"Jonhson and Jonhson " و التي بلغ رأسمالها حوالي 45 مليار دولار و تسيطر على 5,1 بالمئة من سوق الأدوية العالمي، و في ما يلي مبيان يوضح ترتيب أكبر عشر شركات الأدوية في العالم خلال سنة 2019 .

---

[1] نبيل سديري، تدبير الموارد البشرية بالإدارة المغربية بين تعدد الاكراهات و تحديات المستقبل، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، ألمانيا- برلين، الطبعة الأولى 2023،ص10

[2] Dorothy,M, Pharamaceuticalindustry in US,office of Health and consumer Goods.2010.p23

[3] منصف بن خديجة، واقع الصناعة الدوائية في البلدان العربية للفترة الممتدة بين 2006-2015 ، دراسة تحليلية باستخدام نموذج SWO، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدان 78-79 ربيع-صيف، 2017 ، ص 11.

[4] Bilan économique 2020 des entrprises du medicament –leem 2020
https://www.leem.org/sites/default/files/2020-09/BilanEco2020correc.pdf

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ترتيب أكبر شركات الأدوية في العالم خلال سنة 2019

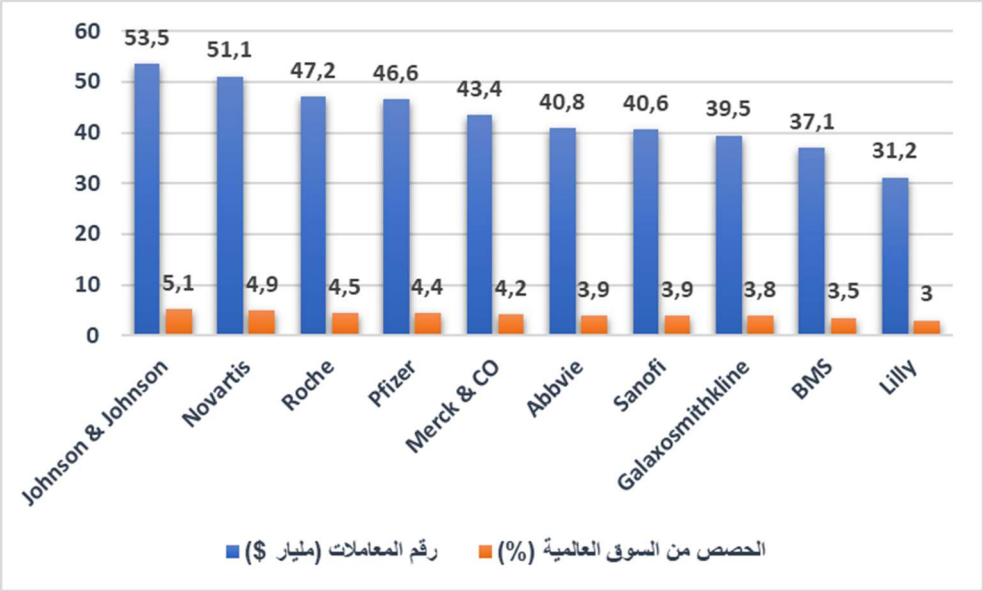

المصدر: LEEM 2020

شهدت الأسواق الدوائية نموا سريعا خصوصا في الإقتصاديات الناشئة فحسب تقرير الاتحاد الأوروبي للصناعات و الجمعيات الصيدلانية " EFPIA " بلغ هذا النمو 7,3 بالمئة في الصين و 11,2 بالمئة في الهند و 11,4 بالمئة في البرازيل و تساهم في الدول العربية بحوالي 3 بالمئة من حجم الصناعة على مستوى العالم و هذا ما يفسر اعتماد هذه الدول على استيراد هذه المواد بنسبة تتراوح ما بين 65 بالمئة و 80 بالمئة من الاستهلاك المحلي كما يمكن أن تصل هذه النسبة إلى 90 بالمئة في عدة دول خليجية .[1]

أما في المغرب عرفت الصناعة الدوائية تطورا كبيرا (**المطلب الاول**) و شكلت مجموعة من الشركات مند سنين العمود الفقري لتلك الصناعة، اد تعددت التكتلات المهنية وأضحت دراع يدافع عن مصالح منخرطيه و جعل من مكتسبات المؤسسات الصيدلانية الصناعية شيء لا يمكن المساس به في ظل هذا التطور و هذه المساهمة في الاقتصاد فإن سوق صناعة الأدوية بالمغرب كان له بليغ الأثر على المنظومة الاقتصادية الوطنية ككل(**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: تطور صناعة الأدوية بالمغرب ورهاناتها الاقتصادية

بعد الإستقلال و من أجل تعزيز البنية الصحية و كذلك من أجل فك الارتباط بالشركات الأجنبية التي كانت تسيطر على السوق المحلية من خلال استيراد الأدوية و التجهيزات الطبية بدأ الاهتمام بتنمية القطاع الدوائي المغربي، الشيء الذي فتح المجال لظهور أولى الوحدات الصناعية المتخصصة في الأدوية بالمغرب خلال الخمسينيات من القرن الماضي حيث تم وضع دعائم الصناعة الصيدلانية على المستوى الوطني لتتولى بعد ذلك عمليات خلق الوحدات المتخصصة في التصنيع الأدوية و استرادها ، ومن خلال هذا الجدول يتضح التطور الذي شهده قطاع صناعة الأدوية بالمغرب[2] :

[1] "واقع صناعة الدواء في العالم العربي" .....الخليج نموذجا رابط المقال: https://www.noonpost.com/16724/

[2] رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة في سواق الأدوية بالمغرب 2020 ص33.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تطور قطاع صناعة الأدوية بالمغرب

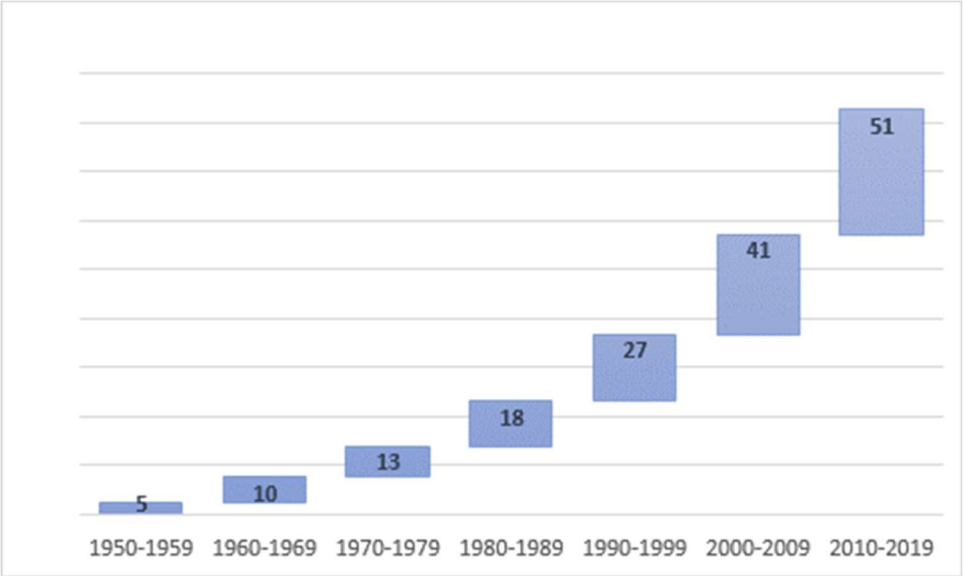

المصدر: وزارة الصحة

طوال عقود من الزمن راكمت الصناعة الدوائية بالمغرب الكثير من الخبرة تخللتها بروز مجموعة من الجمعيات المهنية كانت السند و المنظم الرئيسي لهذا القطاع حيث بدأ الأمر سنة 1985 بإنشاء الجمعية المغربية للصناعات الصيدلية ضمت 26 مؤسسة صناعية تلتها جمعية مقاولات الأدوية بالمغرب سنة 2005 و التي شملت 19 مؤسسة صناعية متكونة من شركات مغربية تابعة لمجموعات صيدلية دولية لتظهر بعد ذلك الجمعية المغربية للدواء الجنيس سنة 2010 و التي كان الهدف الأساسي من إنشائها هو النهوض بصناعة الأدوية الجنيسة بالمغرب.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

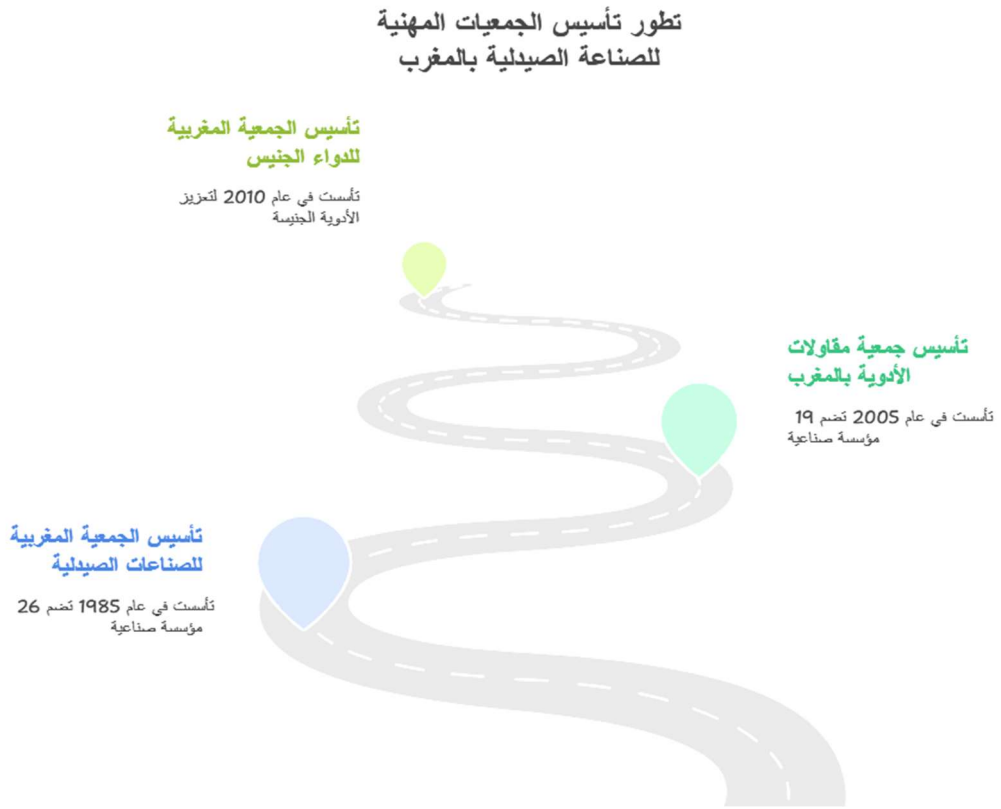

المصدر من إنجاز الباحث

عرف تطور قطاع صناعة الأدوية بالمغرب مجموعة من الأحداث أو بالأحرى محطات بارزة ساهمت الى حد كبير في إخراج هذه الصناعة من جحور التأطير إلى نوافذ التطوير تلك المحطات بدأت سنة 1960 و ذلك بوضع و تأطير شروط استغلال قطاع الأدوية تخللها سنة 1965إحداث المختبر الوطني لمراقبة الأدوية مع ضرورة الزامية الصنع الوطني حيث تزايدت الاستثمارات خلال فترة الثمانينات في قطاع الأدوية ليعرف بعد ذلك السوق الوطنية و سوق التصدير تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 2000 إلى متم سنة 2010 و التي شكلت انطلاقة تطوير البحث العلمي و ظهور أدوات جديدة في التكنولوجيا الحيوية .[1]

[1] نفس المرجع السابق.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

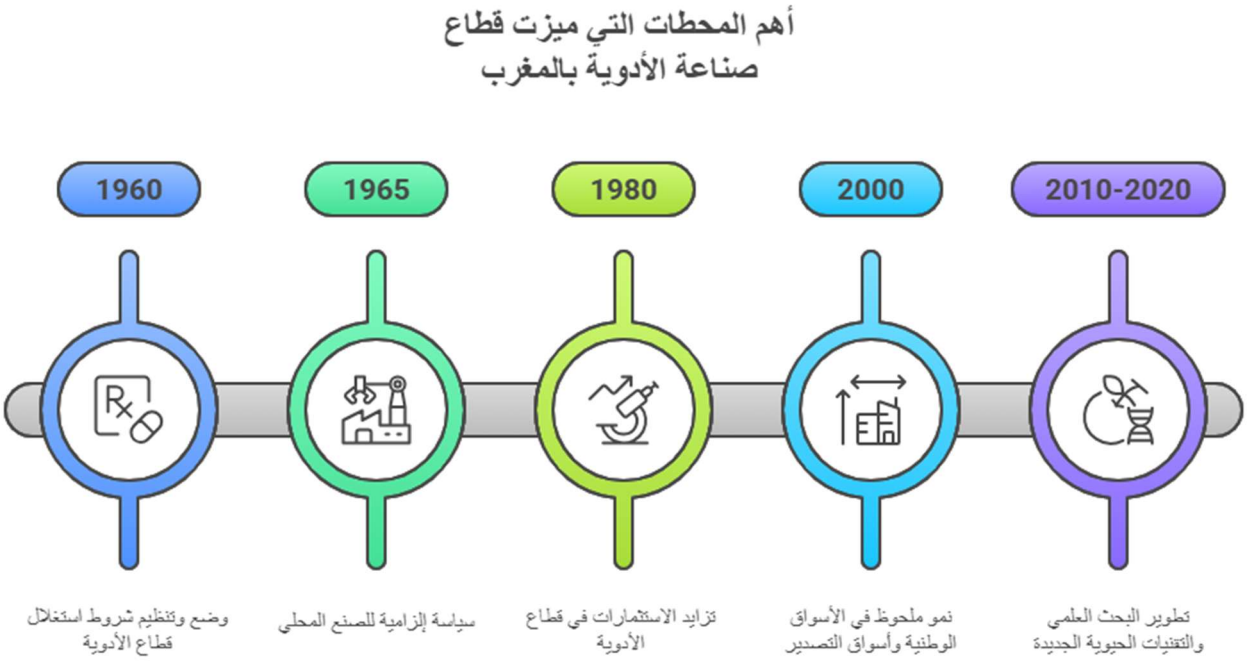

المصدر من إنجاز الباحث

من خلال هذه الأحداث و المحطات يتبن أن قطاع الأدوية بالمغرب عرف تطورا ملحوظا حيث ساهم إلى حد كبير في إغناء النشاط الاقتصادي و إضفاء حيوية عليه و التي تجلت في تحقيقه رقم معاملات مهم و عمله على امتصاص جزء من البطالة و ذلك بخلقه لمناصب الشغل سواء مباشرة أو غير مباشرة.

المطلب الثاني: مساهمة الصناعة الدوائية في تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية

تلعب الصناعة الدوائية دورا مهما في تعزيز الاقتصاد الوطني فهي تساهم بشكل مباشر في الناتج الإجمالي كما توفر فرص للباحثين عن عمل بالإضافة إلى تنمية بعض الصناعات المرتبطة تعد هذه الصناعة من القطاعات الحيوية التي تقلل من الإعتماد على الواردات و تعزز القدرة على التنافسية سواء على الصعيد الإقليمي و حتى العالمي. لقد أضفى تنامي شركات الأدوية خلال السنوات الماضية على الإقتصاد الوطني زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية و كذلك في تطور رقم معاملات القطاع ككل حيث يظهر الجدول التالي مدى تطور رقم معاملات الصناعة الدوائية و الذي بلغ معدل النمو السنوي في المتوسط 8 بالمئة خلال الفترة الممتدة بين 2015 و 2019 :

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تطور رقم معاملات الصناعة الدوائية في المغرب

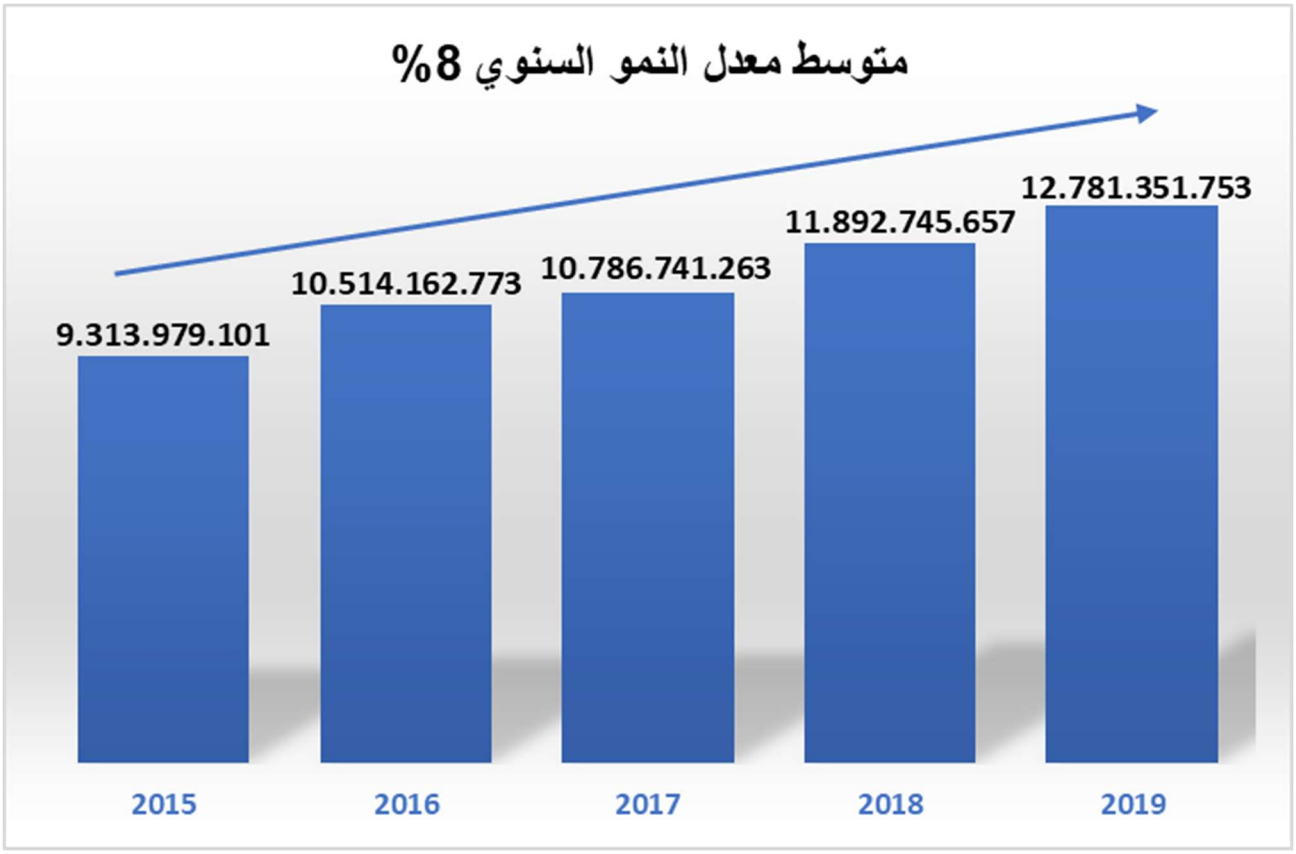

المصدر: وزارة الصحة "مديرية الأدوية و الصيدلة

إن أهمية الصناعة الدوائية كأحد أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني يبرره مركزها كثاني نشاط كيماوي بعد الفوسفاط و مرتبتها الثانية على المستوى القاري حيث يبلغ رقم معاملات **حسب آخر الإحصائيات** أكثر من 22 مليار درهم في حين يبلغ حجم متوسط الاستثمارات السنوية 700 مليار درهم تعكس هذه الأرقام 50 عاما من التجربة و تعدد الشركات التي تعمل وفق قدرة إنتاجية تقدر ب 350 مليون و حدة في النوبة [1] و بمعايير أوروبية و أمريكية .[2] كما تساهم الصناعة الدوائية ب 1.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب و 5.2 من الناتج الصناعي الوطني في حين تغطي أكثر من 70 بالمئة من احتياجات السوق المحلية، [3]

و علاوة على ذلك توفر الصناعة الدوائية مناصب للشغل اذ تشمل وظائف مباشرة و غير مباشرة تلك الوظائف التي تتطلب كفاءة متنوعة و خبرة و مهارة عالية، و التي تتأرجح بين البحث و التصنيع و الإدارة و التسويق و المبيعات هذه التخصصات كفيلة بتحفيز الاستثمارات في التعليم و التكوين المهني حيث العمالة في هذا المجال الحيوي تتطلب تخصصات دقيقة لا يمكن بدونها الانخراط في هذه المنظومة بشكل مباشر هذه التخصصات التي تتأرجح بين علم البيولوجيا و علم الإدارة و التسيير و علم الاقتصاد و بالرغم

[1] نوبة إنتاج من 8 ساعات

[2] معطيات متوفره على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة و التجارة https://www.mcinet.gov.ma/ar/content زيارة الموقع بتاريخ 2025/08/10 على الساعة 19:13

[3] معطيات متاحة في موقع الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية و المستلزمات الطبية https://aupam.org/ زيارة الموقع في 2025/08/10 على الساعة 22:00

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

من كون هذه الشروط التي يتطلبها هذا المجال دقيقة إلا أنه تم توفير حوالي 65000 منصب شغل وفق أخر الاحصائيات،[1] إن هذا الرقم يعتبر رقما لابأس به في ظل مجموعة من الاكراهات التي يواجهها القطاع ككل و المتمثلة في المنافسة العالمية المتزايدة و هيمنة الشركات الكبرى على السوق من خلال التصدير مما يضع الشركات المحلية في محك حقيقي يجعلها ترفع من جودتها و تقلل من التكاليف من أجل المنافسة في السوق إضافة إلى التغييرات التكنولوجية و التي يصعب معها في بعض الأحيان مواكبته نظرا لتطلبه استثمارات ضخمة في البحث و التطوير و هذا ما تفتقره الشركات المحلية ، كما تجد هذه الأخيرة صعوبة في استقطاب الكفاءات المتميزة و تأمين موارد بشرية مؤهلة و التي غالبا ما تفضل العمل في المهجر لما يوفره من حوافز مالية و اجتماعية مغرية.

المبحث الثاني : السياسة الدوائية و اقتصاد الأدوية الجنيسة

يعد اقتصاد الأدوية مجالا من مجالات أبحاث الرعاية الصحية فهذا العلم القائم بذاته ظهر في ظل ازدياد تكاليف تلك الرعاية حيث تزايد الإهتمام بتقييم و مقارنة تكاليف العقاقير الدوائية بمنافعها كما أن فهم أساسيات هذا العلم يساعد في اتخاذ قرارات مناسبة لتطوير الأدوية من قبل الصناعات الدوائية و تحسين أداء الانتاج و التسويق بالإضافة إلى توظيف هذا العلم من قبل المسؤولين في صنع القرارات التي يمكن من خلالها القدرة على تقليص التكاليف و الحصول على الدواء المناسب للمريض المناسب و في الوقت المناسب، و يعد الدواء الجنيس و ليد غير شرعي لعلم اقتصاد الدواء حيث أن انتاجه في أول الأمر اقتصر على كونه دواء مكافئ للأدوية الأصلية و ضرب براءة الاختراع عرض الحائط كما هو الحال لدولة الهند ليصبح بعد سقوط براءات الاختراع أداة اقتصادية هامة لضبط أسعار الأدوية و تقليل الاعتماد على استيرادها.

يشكل الدواء الجنيس مكانة كبيرة في السياسة الدوائية و تعزى هذه المكانة إلى مجموعة من الأسباب فأي سياسة دوائية لا تخلو من استراتيجيات تدفع بالدواء الجنيس إلى الأمام من خلال التشجيع على الاستثمار فيه ووصفه من قبل الأطباء بل وقد اعتمدت بعض الدول كفرنسا تخصيص مقابل مادي للأطباء من أجل وصفهم للدواء الجنيس لمرضاهم.[2]

المطلب الأول: مكانة الأدوية الجنيسة في السياسة الدوائية

يعد الدواء الجنيس من أهم الخيارات التي شهدتها الصناعة الدوائية في العصر الحديث اذ يشكل بديلا فعالا و خيارا استراتيجيا ذو قيمة عالية، هذا الدواء الجنيس الذي يعتمد في مكوناته على المادة الفعالة الموجودة في الدواء الأصلي، و وجوده رهين بانتهاء مدة حماية براءة الاختراع مما يسمح بعد ذلك بإنتاجه و تسويقه بثمن أقل هذا المعطى الأخير له تأثير على متطلبات العلاج و على الاقتصاد الصحي كما أن تصنيع الدواء الجنيس يتطلب التقيد بمعايير عالية من السلامة و الجودة و مراقبة دقيقة.

وترتكز السياسة الدوائية في الوطن العربي على الأدوية الجنيسة حيث تمثل فرصة مثلى لتوفير العلاجات بتكاليف منخفضة و تأتي في مقدمة البلدان العربية المنتجة للأدوية الجنيسة، المملكة الأردنية الهاشمية بحوالي 95 بالمئة من الإنتاج الإجمالي في حين تبلغ نسبة تونس 46 بالمئة و مصر 42 بالمئة و الجزائر و الامارات و السعودية و لبنان ب40 بالمئة، و تأتي على رأس الشركات العربية

[1] معطيات متوفرة على الموقع الرسمي للفيدرالية المغربية لصناعة الأدوية و الابتكار الصيدلي https://fmiip.org/ زيارة الموقع في 2025/08/12 على الساعة 20:27

[2] Dormont, B., Kingsada, A. & Samson, A.-L., 2021, The Introduction of Pay-for-Performance: What Impact on General Practitioners' Activity in France? Economie et Statistique / Economics and Statistics, 524-525, 11–29. doi: 10.24187/ecostat.2021.524d.2045

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المتخصصة في انتاج الأدوية الجنيسة شركة "الحكمة " الأردنية بنسبة 98 في المئة من انتاجها و تليها شركة " سبيماكو " المصرية بنسبة 80 بالمئة و شركة "سيفات" التونسية بنسبة 70 بالمئة.

بالمقابل فضلت بعض الشركات المغربية انتاج أدويتها وفق تراخيص مقدمة من شركات متعددة الجنسية و كمثال على ذلك مختبر **سوطيما** الذي استفاد من عقود امتياز و تراخيص لشركات عالمية حيث مكنت هذه الاستراتيجية من تخفيض أسعار الأدوية الجنيسة بالمقارنة مع الأدوية الأصلية المستوردة.[1]

المطلب الثاني: اقتصاد الأدوية الجنيسة و تأثيره على ترشيد النفقات الصحية

لقد ظهر سوق الأدوية الجنيسة في أول الأمر في منتصف السبعينات بالولايات المتحدة الأمريكية وقد نما وتطور بشكل بارز في العالم في منتصف الثمانينات حيث حقق هذا السوق العالمي للأدوية الجنيسة تصاعدا مهما في ظل سقوط براءات الاختراع لمجموعة من الأدوية الأصلية في متم سنة 2005 ، فحسب المنظمة الدولية لإحصائيات الدواء IMS Health فقد تجاوز سوق الأدوية الجنيسة في سنة 2015 ما قيمته 209 مليار دولار بمعدل نمو يصل إلى 12 بالمئة هذه الطفرة التي عرفها هذا السوق كان نتيجة لفقدان عدة أدوية أصلية لبراءة اختراعاتها بالإضافة إلى اعتماد دول كبرى مثل الصين و الهند لهذا النوع من الأدوية في صناعتها و التشجيع على استهلاكها خلال هذه الفترة .[2]

في المغرب فقد تطور سوق الأدوية الجنيسة بشكل ملحوظ و ارتفع معدل استهلاكه خلال العقود الأخيرة و هذا ما يزكيه الجدول و المبيان التاليين:

معدلات استهلاك الأدوية الجنيسة

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الاستهلاك حسب الحجم (ملايين الوحدات)	79,2	83,1	88,8	95,6	101,6	108,6	112,6	116,2	121,3	129,8
معدل الاستهلاك حسب القيمة (مليار درهم)	2,2	2,4	2,5	2,8	3,0	3,1	3,3	3,4	3,7	4,0

المصدر: الجمعية المغربية للصناعات الصيدلية/ الجمعية المغربية للدواء الجنيس

[1] Revue MAC analyse financière info, L'industrie pharmaceutique dans le monde arabe- Un secteur porteur, (22) no. 2 du 2ème semestre 2006, Tunis, p. 8.

[2] Ayat allah Moulhassan, Samia Lahoul, The Impact of Intellectual Property Rights on the Competitiveness of the Generic Medicines Industry in Algeria, Revue Al-Ihya, Haji Lakhdar University, Batna, N°21, June 2018 p 434

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

معدلات استهلاك الأدوية الجنيسة

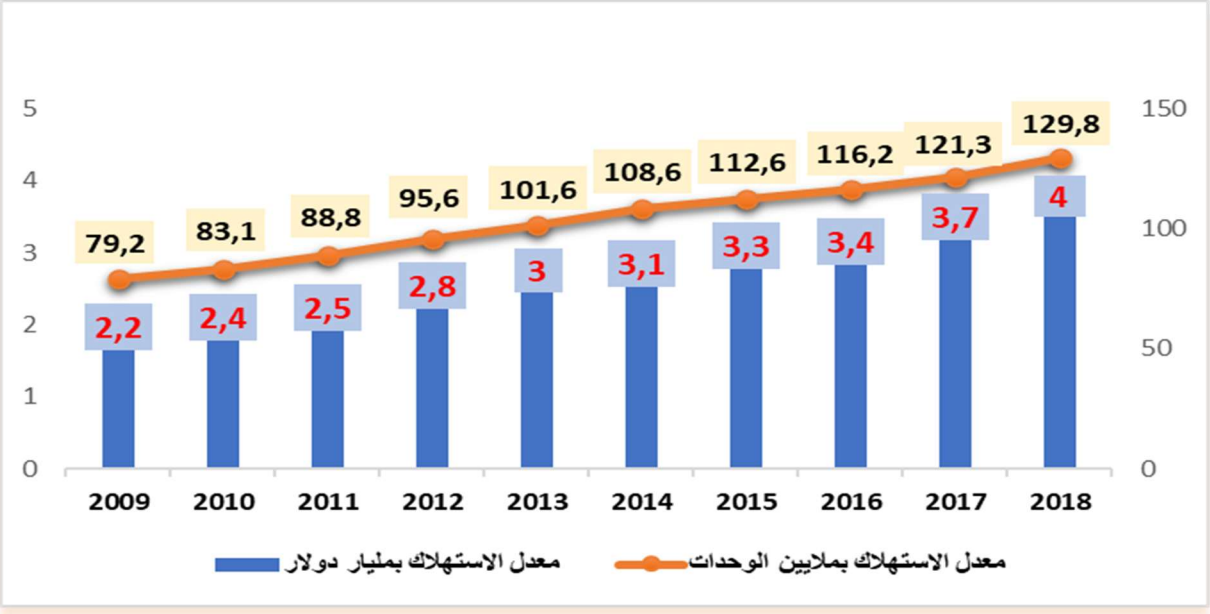

المصدر: الجمعية المغربية للصناعات الصيدلية/ الجمعية المغربية للدواء الجنيس

تبرز هذه المعطيات مدى انتقال معدل الاستهلاك من 2,2 مليار درهم سنة 2009 إلى 4 مليار درهم سنة 2018 حيث يلاحظ زيادة بمقدار مهم في معدل الاستهلاك الادوية الجنيسة سواء حسب القيمة أو حسب الحجم هذا الأخير الذي انتقل من 79,2 مليون وحدة سنة 2009 إلى 129,8 مليون وحدة سنة 2018 .

كما يوضح الجدول و المبيان التالين مقارنة بين حصص سوق الأدوية الأصلية و الأدوية الجنيسة حسب الحجم و القيمة:

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

حصص سوق الأدوية الأصلية و الأدوية الجنيسة حسب الحجم و القيمة

حصص السوق من حيث القيمة وبالنسبة المئوية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأدوية الأصلية	71,6	70,5	69,7	68,3	66,9	65,7	65,4	64,4	63,5	61,5
الأدوية الجنيسة	28,4	29,5	30,3	31,7	33,1	34,3	34,6	35,6	36,5	38,5

المصدر: الجمعية المغربية للصناعات الصيدلية/ الجمعية المغربية للدواء الجنيس

حصص سوق الأدوية الأصلية و الجنيسة حسب الحجم و القيمة

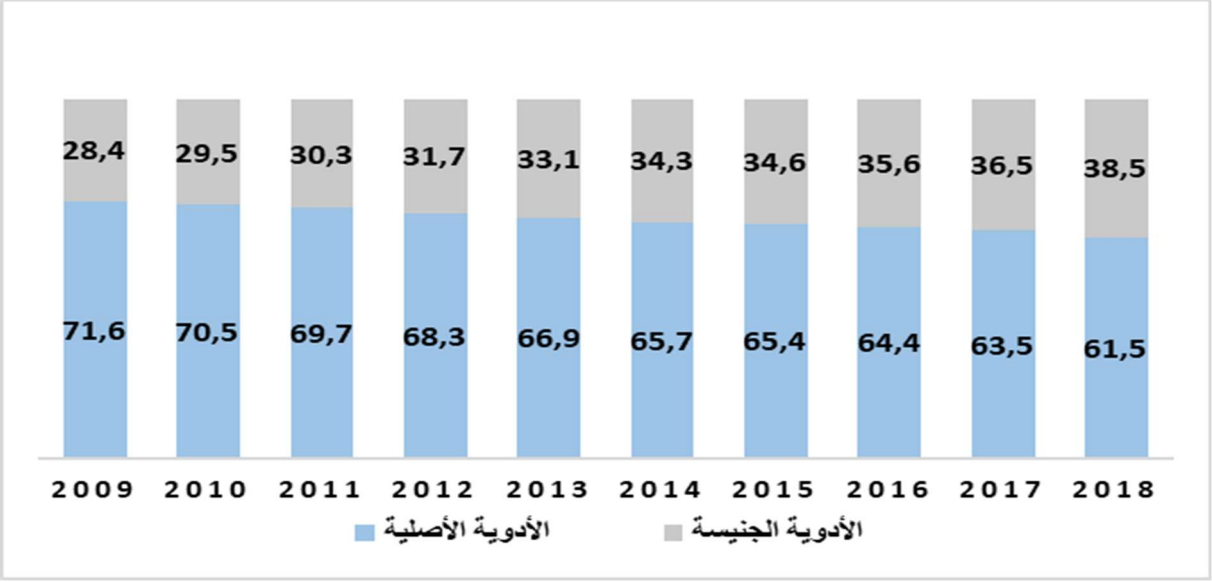

المصدر: الجمعية المغربية للصناعات الصيدلية/ الجمعية المغربية للدواء الجنيس

سجلت حصص سوق الأدوية الجنيسة حسب الحجم سنة 2009 نسبة 28,4 بالمئة و قفزت هذه النسبة سنة 2018 لتصل إلى نسبة 38,4 بالمئة في المقابل عرفت هذه الحصص حسب القيمة نفس النسب تقريبا.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هذه المعطيات تعكس بالملموس مدى تطور سوق الأدوية الجنيسة خلال الفترة الممتدة بين 2009 و 2018 و في هذا الإطار يمكن ابراز ملحوظة مهمة حيث أن هذا المعدل لاختراق الدواء الجنيس في سوق الأدوية بالقطاع الخاص يبقى منخفضا مقارنة مع معدل الاختراق في القطاع العام هذا الأخير الذي تحكمه طلبات العروض.[1]

و رغم التطور الحاصل في معدلات استهلاك الأدوية الجنيسة فإن هذه المعدلات مازالت منخفضة و ضعيفة خصوصا ما إذا تمت مقارنة هذه النسب بنظيراتها مع دول أخرى مثالا على ذلك فقد بلغ معدل استهلاك الدواء الجنيس من حيث الحجم في الولايات المتحدة الأمريكية برسم سنة 2017 نسبة 86 بالمئة في حين سجلت الشيلي 84 بالمئة و تركيا 55 بالمئة و بالمقابل لم تتجاوز النسبة في المغرب 36,5 برسم نفس السنة[2] .

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية حول الصحة برسم 2017

إن سوق الأدوية الجنيسة لازال مقيد و لا يرقى إلى التطلعات التي تتماشى مع السياسة الدوائية المرجوة فهيمنة هذا الصنف من الأدوية على السوق الوطنية و توافره ينعش مجموعة من القطاعات سواء اجتماعية و ذلك بتوفره بثمن أقل لشريحة المعوزين أو اقتصادية من خلال خلق مناصب الشغل و حتى تخفيف الضغط عن صناديق التأمين الصحي الوطنية، و الجدير بالذكر أن إمكانية تحويل أدوية أصلية إلى أدوية جنيسة من قبل المصنعين تتخللها مجموعة من العراقيل أولها ما تم التنصيص عليه في **المرسوم المتعلق بالإذن بعرض الأدوية المعدة للاستعمال البشري في السوق**[3]حيث لا يمكن للمؤسسات الصناعية العاملة في مجال الصيدلة طلب الاذن بعرض الأدوية في السوق دون موافقة المصَنع للدواء الأصلي و الذي في حوزته إذن مسبق بالعرض في السوق المغربية هذه الموافقة التي تتطلب 5 سنوات ابتداء من تاريخ الحصول على الإذن الأول بالعرض في السوق تعد عائقاً أمام تطوير الأدوية الجنيسة و ولوجها إلى السوق الوطنية.

[1] رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة في سواق الأدوية بالمغرب 2020 ص 90. مرجع سابق.

[2] احصائيات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية حول الصحة برسم 2017.

[3] المرسوم رقم 2.14.841 الصادر في 19 شوال 1436 الموافق ل 5 غشت 2015، المتعلق بالإذن بعرض الادوية المعدة للاستعمال البشري في السوق الجريدة الرسمية عدد 6388 الصادرة في 20 أغسطس 2015 ص 7165.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة:

لقد شكلت كل من الصناعة الدوائية والأدوية الجنيسة محورًا أساسيًا في السياسة الدوائية ، هذا ليس فقط من منظور الصحة العمومية، بل أيضًا باعتبارهما رافعتين هامتين للاقتصاد الوطني. وذلك بالمساهمة في توفير فرص الشغل، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الواردات، بما يصب في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للبلاد. وفي نفس السياق نجد أن الأدوية الجنيسة كأداة فعّالة في السياسة الدوائية، لما لها من أثر مباشر على ترشيد النفقات الصحية وزيادة إمكانية الولوج إلى العلاج لجميع فئات المجتمع. ويظهر جليًا أن دمج اقتصاد الأدوية الجنيسة ضمن السياسات الوطنية لا يخدم الجانب الصحي فقط، بل يعزز من استدامة الموارد الاقتصادية ويخلق توازنًا بين مصلحة الدولة والمواطن.

كما أن النجاح في تحقيق أهداف السياسة الدوائية المغربية يمر عبر **تطوير الصناعة الدوائية المحلية**، وتشجيع **إنتاج الأدوية الجنيسة**، مع وضع آليات تنظيمية ورقابية فعّالة لضمان الجودة والتنافسية. حيث أن تبني استراتيجيات مستدامة في هذا المجال يساهم لا محالة في تقليل الاعتماد على الواردات، ودعم الصناعات الوطنية، وتحقيق توازن مستدام بين الصحة العامة والتنمية الاقتصادية.

ومن أجل النهوض بالصناعة الصيدلانية بما فيها الادوية الجنيسة يتوقف على سياسة دوائية تتبنى مجموعة من الاستراتيجيات نذكر منها:

- ✓ تعزيز الاستثمارات في البحث والتطوير داخل القطاع الدوائي الوطني لدعم الابتكار المحلي.
- ✓ تشجيع إنتاج الأدوية الجنيسة وضمان جودتها لتوسيع الولوج إلى الدواء بأسعار معقولة.
- ✓ وضع سياسات تشجيعية وتسهيلات قانونية للمصانع الدوائية الوطنية لتحفيز المنافسة ورفع القدرة الإنتاجية.
- ✓ تطوير آليات متابعة ورقابة دقيقة لضمان التوازن بين الربحية الاقتصادية واحتياجات الصحة العمومية.

وعموما إذا كانت هذه الاستراتيجيات سبيل للنهوض بالصناعة الصيدلانية فإن نجحها رهين بوجود قاعدة قانونية و تشريعية ملائمة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

✓ **مراجع بالغة العربية**

- نسرين العبوس" السيادة الصحية بالمغرب في ضوء الدروس المستفادة من التجارب الدولية المقارنة " مجلة المعرفة العدد 22 دجنبر 2024.
- نبيل سديري، تدبير الموارد البشرية بالإدارة المغربية بين تعدد الاكراهات و تحديات المستقبل، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، ألمانيا- برلين، الطبعة الأولى 2023.
- منصف بن خديجة، واقع الصناعة الدوائية في البلدان العربية للفترة الممتدة بين 2006-2015 ، دراسة تحليلية باستخدام نموذج SWO، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدان 78-79 ربيع-صيف، 2017.
- رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة في سواق الأدوية بالمغرب 2020.
- لمرسوم رقم 2.14.841 الصادر في 19 شوال 1436 الموافق ل 5 غشت 2015، المتعلق بالإذن بعرض الادوية المعدة للاستعمال البشري في السوق الجريدة الرسمية عدد 6388 الصادرة في 20 أغسطس 2015 ص 7165.

✓ **مراجع أجنبية**

- Dorothy,M, Pharamaceuticalindustry in US,office of Health and consumer Goods.2010.
- Bilan économique 2020 des entrprises du medicament –leem 2020
- Dormont, B., Kingsada, A. & Samson, A.-L., 2021, The Introduction of Pay-for-Performance: What Impact on General Practitioners' Activity in France? Economie et Statistique / Economics and Statistics, 524-525, 11–29. doi: 10.24187/ecostat.2021.524d.2045
- Revue MAC analyse financière info, L'industrie pharmaceutique dans le monde arabe- Un secteur porteur, (22) no. 2 du 2ème semestre 2006, Tunis.
- Ayat allah Moulhassan, Samia Lahoul, The Impact of Intellectual Property Rights on the Competitiveness of the Generic Medicines Industry in Algeria, Revue Al-Ihya, Haji Lakhdar University, Batna, N°21, June 2018

✓ **مواقع ألكترونية**

- https://www.noonpost.com/16724
- ttps://www.mcinet.gov.ma/ar/content

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- https://aupam.org /
- https://fmiip.org /
- https://www.leem.org/sites/default/files/2020-09/BilanEco2020correc.pdf

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/